في فرضه ان شاء الله تعالى قوله ومنها النية ومحلها القلب ويستحب ان يضيف اليه التلفظ باللسان فيقول نويت رفع الحدث او نويت الوضوء ووقتها عند غسل الوجه قوله اول وكان الاولى تقديم النية في اول السنن كما مشى عليه اصحاب المتون قال في الاشباه والنظائر في بحث النية والاصل ان وقتها اول العبادات حتى قال ولما النية في الوضوء تقارن في الجوهرة ان محلها عند غسل الوجه وينبغي ان تكون في اول السنن عند غسل اليدين للتقدم على غسل الوجه انتهى وقال الحلبي في شرح المنية والنية سنة هو الصحيح وقيل مستحبة ومحلها القلب ويستحب ان يضيف اليه التلفظ باللسان فيقول نويت رفع الحدث او نويت الوضوء ووقتها عند غسل الوجه وذكر والدي رحمه الله تعالى ان النية في اللغة عزم القلب على الشيء كما في الصحاح والقاموس واصطلاحا قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في جمهة الفصول وفي شرح الدرر وهي قصد القلب الوضوء او رفع الحدث او امتثال الامر وفي جامع الفتاوى وهي ان يقصد بقلبه الوضوء او رفع الحدث او امتثال الامر باستباحة الصلاة ونحوها والدي رحمه الله تعالى وعند البعض تكفي نية الطهارة والمذهب ان ينوي ما لا يصلي الا بالطهارة من العبادة او رفع الحدث قال البرجندي ينوي هنا شيئ وهو انه اذا كان متوضيا واراد ان يتوضأ ثانيا فنوى شيئ وهو انه لا يجوز ان ينوي التجديد فانه مندوب اليه فيكون في عبادة فصحت عبادته قال وعليه الصلاة والسلام الطهارة من الصلاة ومفتاح الصلاة الوضوء وقال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى المرافق وايديكم الى المرافق الآية في الوضوء سنة عند نا وقال الشافعي رحمه الله تعالى فرض لانه عبادة فلا تصح بدون النية كالتيمم ولنا انه لا يقع قربة الا بالنية الا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلاة لو قرنه بطهارة بالتعامل المحض بخلافه اذا لتيمم غير مطهر الا في حالة الاداء الصلاة او هو ينوي ينبئ عن القصد وفي فتح القدير في تعليل الشافعي بان الوضوء عبادة فلا تصح الا بالنية لقوله عليه الصلاة والسلام الاعمال بالنيات واراد العالم

Copyright King Saud University

لان كثيرا من المباحات تعتبر شرعا بالنية كالطلاق فنقول لسلمنا ان كل عبادة بنية والوضوء لا يقع عبادة بدونها وبذلك قضينا عهدة الحديث وليس الكلام في هذا بل في انه لم ينو حتى لم يقع عبادة سببا للثواب فهل يقع الشرط المعتبر للصلاة حتى تصح بها او لا ليس في الحديث دلالة على نفيه والاتيانه قلنا نعم لان الشرط مقصود التحصيل لغيره لا لذاته فليكف بكون حصل المقصود وصار كسترة العورة هم وباقي شروط الصلاة لا يفتقر اعتبارها الى ان ينوي فمن ادعى ان الشروط وضوء هو عبادة فعليه البيان بخلاف التيمم لان التراب لم يعتبر شرعا مطهرا الا للصلاة لا في نفسه فكان التطهير به تعبدا محضا وفيه يحتاج الى النية او التيمم ينبئ لغة عن القصد فلا يتحقق دونه بخلاف الوضوء فقد تأمل انتهى وقال رحمه الله تعالى تنبيه اعلم ان النية سنة مؤكدة في غير التوضي بسؤر الحمار ونبيذ التمر وليست شرطا في الوضوء ليست شرطا ولا شرط له وهذا بالنظر الى كون الوضوء مفتاحا للصلاة لا لكونه سببا للثواب والا فهي شرط فيه ولو كان بالماء المطلق الذي لا كلام فيه على الاصح كذا ذكره الوالد رحمه الله تعالى وسبق نحو هذا قريبا وقال عن اصحابنا ان التوضي بنبيذ التمر لا يجوز الا بالنية كالتيمم واختلف المشايخ ان التوضي بسؤر الحمار والاحوط انه ينوي انتهى ووجه ذلك ان التوضي بسؤر الحمار ونبيذ التمر على القول به طهارة ضعيفة بخلاف ذلك ولهذا يتيمم الى السؤر والصحيح عدم الصحة بنبيذ تمر فاشبه هذا الوضوء التيمم فاشترطت له النية وعلل في فتح القدير بانه يزيل عن الماء حتى لا يجوز به حمل وجود الماء وينقض اذا وجد ذكره القدوري عن اصحابنا قوله ومنها